Developmental analysis of Spatial Variation of Family Size in Mafraq /Jordan

Faisal M. Almayouf[(1)*] **Ayed M. Taran**[(2)] **Hamza M. Bani Khaled**[(3)]

(1) Assistant Professor, Faculty of Arts and Human Sciences, Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan.
(2) Associate Professor, Faculty of Arts and Human Sciences, Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan.
(3) Researcher, Faculty of Arts and Human Sciences, Al al-Bayt University, Mafraq – Jordan.

Received: 09/10/2024
Accepted: 24/12/2024
Published: 20/03/2025

* ***Corresponding Author:***
drfaisal_almayouf@aabu.edu.jo

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v4i1.714

Abstract

The study aimed to focus on the geographical distribution of differences in family size, and the extent of the impact of developmental variables on family decisions related to family size within the study area. It also aimed to show the impact of family size on developmental aspects spatially and demographically, which depends on how family size distributed in the study area to achieve its temporal dynamics in order to be one of the cities of sustainable development. The study relied on the descriptive analytical approach supported by quantitative analysis methods and mathematical models, to understand the impact of developmental factors on family size in Mafraq. The study tool, a questionnaire, was adopted to collect the necessary data, as (1440) questionnaires were distributed to all neighborhoods of Mafraq, which are about (24). The study showed the importance of the geographical location of Mafraq, which may contribute to its growth, as well as linking it to several cities such as Irbid, Zarqa, and Jerash. In addition, Mafarq is linked to the centers of some neighboring Syrian governorates, which enhances its regional function. The study also concluded that Mafraq suffers from weak balanced development among its neighborhoods, as a small number of families occupied neighborhoods with large areas, while neighborhoods with small areas were relatively crowded. The study recommends re-evaluating urban development policies in Mafraq to ensure a balanced distribution of the population among neighborhoods based on urban planning. Secondly, it is necessary to exploit neighborhoods with large areas by developing the infrastructure and providing the necessary services to attract residents. Finally, overcrowding in small neighborhoods should be reduced by improving urban planning and expanding the spaces available for construction and services.

Keywords: Development analysis, spatial development, family size, Mafraq city.

التحليل التنموي لتباين حجم الأسر مكانيا في مدينة المفرق/ الأردن

فيصل مناور المعيوف[١] عايد محمد طاران[٢] حمزة محمد بني خالد[٣]

(١) أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا التطبيقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

(٢) أستاذ مشارك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

(٣) باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التركيز على التوزيع الجغرافي للفوارق في حجم الأسرة، ومدى تأثير المتغيرات التنموية على القرارات الأسرية المتعلقة بحجم الأسرة ضمن منطقة الدراسة، كما هدفت إلى بيان أثر حجم الأسرة على الجوانب التنموية مكانياً وديموغرافياً، وهذا يعتمد على كيفية توزيع حجم الأسرة في منطقة الدراسة لتحقيق ديناميكياته الزمنية لكي تكون من المدن ذات التنمية المستدامة. واعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بأساليب التحليل الكمي والنماذج الرياضية، لفهم تأثير العوامل التنموية على حجم الأسرة في مدينة المفرق، وتم اعتماد أداة الدراسة (الاستبيان) لجمع البيانات اللازمة؛ إذ تم توزيع (1440) استبانة على جميع أحياء مدينة المفرق البالغة (24) حياً. وأظهرت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لمدينة المفرق الذي قد يسهم في نموها، كما أن ربطها بعدة مدن كإربد، والزرقاء، وجرش، فضلاً عن ربطها بمراكز بعض المحافظات السورية المجاورة، مما يعزز من وظيفتها الإقليمية، كما توصلت إلى أن مدينة المفرق تعاني من ضعف في التنمية المتوازنة بين أحيائها؛ إذ إن الأحياء ذات المساحات الكبيرة شُغلت بعدد قليل من الأسر، بينما الأحياء ذات المساحات الصغيرة كانت مكتظة نسبياً. وتوصي الدراسة بإعادة تقييم سياسات التنمية العمرانية في مدينة المفرق لضمان التوزيع المتوازن للسكان بين الأحياء اعتماداً على التخطيط العمراني، واستغلال الأحياء ذات المساحات الكبيرة من خلال تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الضرورية لجذب السكان، بينما يجب الحد من الاكتظاظ في الأحياء الصغيرة عبر تحسين التخطيط العمراني وتوسيع المساحات المتاحة للبناء والخدمات.

الكلمات الدالة: التحليل التنموي، التنمية المكانية، حجم الأسر، مدينة المفرق.

المقدمة

يُعدّ حجم الأسرة وتوزيعها المكاني أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في المدن، وهو عامل مؤثر في تحديد أنماط التنمية وكفاءة استغلال الموارد المتاحة، إذ يرتبط حجم الأسرة ارتباطًا وثيقًا بالطلب على الخدمات الأساسية، كالإسكان والتعليم وغيرها، مما يجعله عنصرًا رئيسًا في عملية التنمية (Lai, 2023).

وقد شهدت العقود الماضية في مدينة المفرق تغيرات ملحوظة في التركيبة الديموغرافية والاجتماعية، نتيجة استقرار العديد من الأسر في المدينة، وهو الأمر الذي لم يقتصر على تعزيز البنية الديموغرافية فقط، بل أسهم أيضًا في إحداث ديناميكية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، أدى هذا النمو إلى زيادة الطلب على البنى التحتية والخدمات، مما أسهم في بروز العديد من التحديات. كما أن التباين في حجم الأسر بين الأحياء المختلفة في المدينة يُظهر تفاوتًا في أنماط الحياة والاحتياجات(Lai, 2023) ، وهو ما يتطلب فهمًا عميقًا لهذه الاختلافات لتحسين كفاءة توزيع الموارد.

ومع تزايد التغيرات الديموغرافية التي تشهدها مدينة المفرق، بات من الضروري إيلاء الاهتمام بدراسة حجم الأسرة وتوزيعها المكاني كأحد العوامل الأساسية لفهم التحولات التي تؤثر على ديناميكيات التنمية في المدينة. فالتباين في حجم الأسرة لا يعكس فقط الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، بل يؤثر أيضًا على تصميم البنية الحضرية، وطبيعة استخدام الأرض(Gu et al, 2005) ، وتوزيع الخدمات. فهذه التغيرات تفرض تحديات أمام الجهات الرسمية في سعيها لتحقيق توازن بين التطور الديموغرافي ومتطلبات التنمية المستدامة.

وتتميز كل مدينة بخصوصيتها التي تعبر عن شخصيتها بطابعها الاجتماعي الذي ينعكس على وضعها الاقتصادي والعمراني، ويسهم في تشكيل بنيتها، وتوظيف مواردها وإمكاناتها بكفاءة عالية، لتبدو أشبه بمنظومة متكاملة ومعقدة تعمل بتناغم ودقة لتحقيق أهدافها المختلفة (الموسوي، 2018). لذا، نجد مدينة المفرق مدينة سكنية بامتياز، مما لفت النظر إلى دراسة حجم الأسر فيها وربط ذلك بالتنمية، من أجل التعرف إلى مدى العلاقة بينهما، ومن يؤثر إيجابًا أو سلبًا على مستويات التنمية داخل المدينة، لترتقي إلى طموح ساكنيها، وتكون مكانًا لائقًا للفرد والمجتمع، بغية بروز كفاءات بشرية بإمكانها رفد الأفكار الخلّاقة في مجتمع المدينة. فالمدينة بحد ذاتها ما هي إلا كائن حي يميل إلى التنافس مع المدن الأخرى، ليكون سكانها الأفضل والأكثر رفاهية من بين المدن الأخرى (الكعبي، 2022).

1. مشكلة الدراسة

تتحدد طبيعة مشكلة الدراسة في ارتباط مفهوم التنمية المكانية بحجم الأسرة، حيث يتغير هذا الحجم من منطقة لأخرى تبعًا للعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تكمن أهمية المشكلة في ضرورة الربط بين التباين المكاني في حجم الأسرة ومستويات التنمية، مما يعطي تصورًا

واضحًا للتوزيع الجغرافي لها ضمن منطقة الدراسة. إذ يُعدّ حجم الأسرة أحد عناصر التنمية المكانية التي تؤثر في استراتيجيات البنية التحتية ومدى الضغط الواقع عليها، فكلما زاد حجم الأسرة، زادت احتياجاتها من الخدمات الأساسية، كالتعليم، والصحة، والإسكان، مما يسبب ضغطًا أكبر على المرافق العامة. وهذا الضغط يتفاوت حسب مستويات ثقافة الأسر وتعليمها ودخلها الشهري، إذ إن الأسر ذات التعليم المرتفع تكون أكثر قدرة على الاستفادة من الخدمات المتاحة بشكل فعّال، بينما تواجه الأسر ذات الدخل المحدود تحديات أكبر في الوصول إلى هذه الخدمات.

وهذا ما دعانا إلى طرح التساؤل الآتي:

- ما أسباب بروز تباينات مكانية تنموية في مناطق سكنية دون غيرها، وما علاقة حجم الأسرة بذلك التباين؟

2. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعًا غير مُستكشَف بشكل كافٍ في الأبحاث السابقة، حيث تفتقر الدراسات الموجودة إلى الربط بين التباين المكاني التنموي وتوزيعاته الجغرافية من جهة، وحجم الأسرة من جهة أخرى. إذ تركز معظم الأبحاث على بُعدٍ واحد فقط، فإما أن تتناول التنمية المكانية لوحدها، أو حجم الأسرة. لذا، اتخذ البحث مسارًا مختلفًا، يزعم فيه الباحثون أنهم تناولوا الموضوع من زاوية قد تفضي إلى إضافة للبحوث الجغرافية رغم تواضعها.

وهنا، لجأ البحث إلى الإشارة إلى كيفية ارتباط التخطيط العمراني بحجم الأسرة في المنطقة، بغية الاستفادة من إدارة الموارد في المنطقة لصالح سكانها، مما يسهم في مواجهة تحديات البيئة. كما ارتبط تأثير البحث بالمجتمع المحلي بشكل خاص، للتركيز على جودة الحياة ودعم التنمية المستدامة لمواجهة التغيرات المناخية والنمو السكاني الناجم عن التوسع العمراني. وهنا يمكن أن يفتح البحث آفاقًا لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

3. هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- دراسة أثر حجم الأسرة على الجوانب التنموية مكانياً وديموغرافياً، وهذا يعتمد على كيفية توزيع حجم الأسرة في منطقة الدراسة لتحقيق ديناميكياته الزمنية لكي تكون من المدن ذات التنمية

المستدامة.

- التركيز على التوزيع الجغرافي للفوارق في حجم الأسرة ومدى تأثير المتغيرات التنموية على القرارات الأسرية المتعلقة بحجم الأسرة ضمن منطقة الدراسة.
- تحليل تأثير أفراد الأسرة على الخدمات المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة.

4. منهجية الدراسة

اعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بأساليب التحليل الكمي والنماذج الرياضية، لفهم تأثير العوامل التنموية على حجم الأسرة في مدينة المفرق، كما تم الاستعانة ببرمجية نظم المعلومات الجغرافية (Arc GIS 10.5) لإنشاء قاعدة بيانات مرتبطة بمدينة المفرق لإبراز موقعها بالنسبة لمدن التأثير فضلاً عن توزيع أعداد الأسر والمساحة لكل حي من أحياء المدينة.

4.1 مصادر بيانات الدراسة

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال المصادر الآتية:

- البيانات المتعلقة بالسكان لعام 2021 من قسم الإحصاءات السكانية، دائرة الإحصاءات العامة.
- البيانات المتعلقة بالمساحة وخريطة الأحياء لمدينة المفرق لعام 2023 من قسم نظم المعلومات الجغرافية، دائرة الإحصاءات العامة.

4.2 عينة الدراسة[1]

عند توزيع العينة في أحياء المدينة اعتمادًا على ترقيم المسكن (زوجي وفردي)، فإن نوع العينة المختارة يمكن تصنيفها كعينة طبقية (Stratified Sampling). وعليه، تُقسَّم إلى طبقات بناءً على

---

(1) $$n = \frac{t^2}{r^2 + \frac{1}{N} t^2}$$

n= حجم العينة المطلوبة.

t= قيمة t المجدولة التي تقابل الخطأ المسموح به (1.96).

r= احتمال الخطأ (0.05).

N= مجتمع العينة. (العتيبي، الطائي، 2013).

الترقيم، وتُسحب العينة بشكل متساوٍ من كل طبقة ذات الترقيم الفردي وذات الترقيم الزوجي. والهدف من ذلك هو تحقيق تمثيل عادل لكل مجموعة ضمن المجتمع.

تم اختيار هذا النوع من العينة لتبيان الفروقات بين المجموعتين أو تمثيلهما بشكل متساوٍ. أما بالنسبة للعينة، فقد تم استخراجها من مجتمع العينة البالغ (22945) نسمة، كما هو موضح في الجدول (1)، والموزعين على (24) حيًّا. وبلغ عدد أفراد العينة المأخوذة من المجتمع (1440) نسمة، وبذلك بلغت نسبة العينة من مجموع مجتمع العينة (6.27%).

وتضمن استبيان الدراسة (**23**) سؤالًا، كما هو موضح في الملحق (1).

4.3 معالجة البيانات

استخدمت الدراسة بعض النماذج الإحصائية، كمعادلة نموذج مركز الثقل السكاني، لقياس التفاعل المكاني بين مدينة المفرق والمدن المجاورة لها (إربد، الزرقاء، جرش، عجلون). كما لجأت الدراسة إلى الاعتماد على (قاعدة الرتبة – الحجم) (Rank–Size Rule) لـ Zipf[2]، لمعرفة مدى اقترابها أو ابتعادها عن الخط المثالي، مما يوضح مستوى واقعها التنموي مقارنة ببقية مراكز الأردن، وهل تحتاج إلى المزيد من التنمية أم لا، وذلك تبعًا لواقعها السكاني كمؤشر تنموي لهذه القاعدة.

كما تم جمع البيانات من خلال استبيان وُزِّع على السكان، بهدف معرفة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تؤثر في التنمية المكانية للمدينة.

(2) حجم سكان المدينة المعنية = حجم سكان المدينة الأولى/ رتبة سكان المدينة المعنية. وتنص Rank – Size Rule على أن حجم سكان المدينة الثانية يساوي نصف حجم سكان المدينة الأولى، وحجم سكان المدينة الثالثة يساوي ثلث حجم سكان المدينة الأولى، وحجم سكان المدينة الرابعة يساوي ربع حجم سكان المدينة الأولى ...إلخ (ابو صبحة، 2007، ص155).

الجدول (1)

أحياء مدينة المفرق حسب حجم الأسر/ نسمة والمساحة (كم^2)

الرقم	الحي	حجم الأسر/ نسمة	المساحة (كم^2)
1	النهضة	5913	1.299592
2	الحسين	1942	0.388274
3	الأمير حسن	1547	2.059133
4	الهاشمي الغربي	936	2.004954
5	الفدين	713	0.519677
6	الأمير غازي	1290	0.604357
7	الأميرة عالية	356	0.957713
8	الملك عبد الله	3197	12.82033
9	الصفوة	733	1.008209
10	الأمير حمزة	442	1.703478
11	الحسبان	1248	1.782845
12	المدينة الصناعية	8	0.694059
13	الزهور	69	3.203958
14	الشهيد وصفي التل	586	1.823986
15	القادسية	1095	0.387044
16	الكرامة	128	0.093882
17	النزهة	784	0.289736
18	النصر	135	3.954305
19	الهاشمي الشرقي	610	0.705201
20	الجندي	216	6.224316
21	نوارة الجنوبي	159	1.135146
22	نوارة الشرقي	503	0.677621
23	المدينة الحرفية	59	0.922529
24	الأميرة نور حمزة	276	4.791539
المجموع		22945	50.051884

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، 2023، والتقديرات السكانية في الأردن عام 2021، بيانات غير منشورة.

5. الدراسات السابقة

أجرى العديد من الباحثين على مستوى العالم الكثير من الدراسات التي تتعلق بحجم الأسرة من حيث توزيعها والعوامل المؤثرة في تباينها، كالعوامل الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية. فقد كشفت دراسة **(Coward, 1980)**عن وجود اختلافات اجتماعية واقتصادية وإقليمية واضحة في حجم الأسرة، كما أظهرت الدراسة أن الاختلافات في المهنة كانت مرتبطة بشكل كبير بحجم الأسرة، إذ إن التغيرات الاقتصادية والمهنية أحدثت نمطًا إقليميًا متغيرًا لحجم الأسرة.

وأوضح **(Jiang & Zeng, 1994)** أن الإدارة غير المنتظمة للسياسات أسهمت في بروز اختلافات كبيرة في الخصوبة وحجم الأسرة بين مناطق الحضر والريف، إذ انخفض حجم الأسرة في عام 1990 إلى 3.97 فردًا، ويُعزى ذلك إلى انخفاض معدل الخصوبة.

وخلصت دراسة **(رسن، 2008)** إلى أن العوامل الاجتماعية لها تأثير واضح في تفاوت حجم الأسرة، كما أن حجمها سيكون أصغر في المستقبل بما يتوافق مع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع العراقي.

وأظهر **(Maralani, 2008)** أن العلاقة بين حجم الأسرة وتعليم الأطفال داخل الدولة تتغير بمرور الوقت مع التطور الاجتماعي والاقتصادي، إذ بيّنت الدراسة أن الارتباط بين حجم الأسرة وتعليم الأطفال كان إيجابيًا للفئة العمرية الأكبر سنًا، وسلبيًا بالنسبة للفئة العمرية الحديثة في المناطق الحضرية، في حين لم يظهر في المناطق الريفية أي ارتباط كبير بين حجم الأسرة وتعليم الأطفال لأي فئة.

واشتملت دراسة **(Akanbi, 2016)** على **172** ربّ أسرة، وتوصلت إلى وجود علاقة بين حجم الأسرة والفقر وتأثيره على الحالة الصحية لسكان الريف، فكلما زاد حجم الأسرة، زاد الفقر.

وأظهرت دراسة **(Caltabiano et al., 2019)** تباينًا في التنظيم المكاني للأنظمة الأسرية، كما بيّنت ارتباط العوامل الاجتماعية والاقتصادية بانتشار أشكال جديدة للأسرة.

وقام **(Zhang et al., 2019)** بتحليل التغيرات في حجم الأسرة وتركيبها في مدينة لانتشو، وكشفت الدراسة أن عدد الأسر في المدينة ارتفع بسرعة خلال الفترة **(2010–2000)**، كما بيّنت أن تغيير تركيب حجم الأسرة وتأثير الثقافة الأجنبية ساهما في انخفاض معدل الخصوبة.

وأظهرت دراسة **(الجبوري والوائلي، 2021)** أن نسبة الأسر التي تضم **7** أشخاص فأكثر شكلت **60.7%** من مجموع الأسر، كما أن زيادة حجم الأسرة وارتفاع أسعار الأراضي دفعا معظم الأسر للجوء إلى السكن في ضواحي المدينة.

وتتميز هذه الدراسة بأنها قامت ببيان العلاقة بين حجم الأسر والتنمية في مدينة المفرق، بالاعتماد على الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية، لمعرفة القطاعات الأكثر توسعًا في منطقة الدراسة. كما تُعدّ هذه الدراسة أنموذجًا للبحث المتعدد الأبعاد، الذي لا يقتصر اهتمامه على البُعد التنموي فحسب، بل يتناول أيضًا تأثيرات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مسارات التنمية، مما يجعلها مصدرًا غنيًا بالأفكار والحلول.

6. التنمية والمجتمع

أصبح التغيير في المجتمعات حقيقة ملموسة في مختلف أنحاء العالم، كما هو الحال في مدينة المفرق، حيث يختلف مدى هذا التغيير من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى وفقًا للمستوى الحضاري والاجتماعي. فهذه المجتمعات لا تعيش في عزلة، بل ترتبط ببعضها البعض، وقد يكون التغيير أحد مضامين التنمية. ويُعد هذا التغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية أحد المحاور الرئيسة التي تؤثر في حجم الأسر وتوزيعها في مدينة المفرق.

وتتخذ عملية التنمية مستويات مختلفة وتشمل مجتمعات متنوعة، منها الحضرية والريفية والبدوية، إذ ترتبط تنمية المجتمع بتنمية الخدمات الاجتماعية، خاصة في المجتمعات الحضرية (الجوهري، 1999).

وتُعرف التنمية بأنها عملية متعددة الأوجه تتضمن تغييرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، والتوجهات التي تتبناها المؤسسات الوطنية في مجال الإنتاج والخدمات، بهدف زيادة النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، والتخلص من الفقر المدقع (Brown, 1988) ومع ذلك، لم يكن هذا المفهوم واضحًا في منطقة الدراسة. وكثيرًا ما يتم الخلط بين مفهومي التنمية والنمو، إذ يعبر النمو عن زيادة في الإنتاج والثروة، ويُقاس عادةً بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن النمو لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية. فمفهوم التنمية يتميز بشموليته واتساع نطاقه، حيث يتضمن أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية ... إلخ (المعيوف، 2011)، وتعد هذه الأبعاد أساسية لفهم تأثير التنمية على حجم الأسر في مدينة المفرق وتوزيعها المكاني.

ويُنظر إلى التنمية على أنها تعزز قدرة السكان على التأثير في مستقبلهم نحو الأفضل من خلال القيام بما يجب العمل به لتوسيع الموارد وتحسينها عن طريق التغيير. فقد بيَّن (Pearson)أن التنمية تشمل "تحسينًا نوعيًا أو كميًا أو كليهما في استغلال الموارد المتاحة". كما أكد أن التنمية لا تشير إلى

منظور معين بشأن التحسين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، إذ إنها مصطلح مختلط لعدد من الإستراتيجيات المعتمدة للتحول الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من الحالات الحالية إلى تلك المرغوبة (Abuiyada, 2018). وهذه الدراسة تطمح إلى تحقيق ذلك من خلال كشف مكامن الخلل التنموي في مدينة المفرق من زاوية البحث ورؤيته.

علاوة على ذلك، أصبحت تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان أولوية في استراتيجيات التنمية البديلة، التي تتضمن توفير الحد الأدنى من احتياجات الأسرة من مأكل، ومأوى، وملبس، وخدمات تعليمية وصحية... إلخ (Friedman, 1992) وفي هذا السياق، تُعد دراسة حجم الأسر في المفرق مؤشرًا رئيسيًا على مدى تحقيق هذه الإستراتيجيات، حيث يساعد تحليل العلاقة بين حجم الأسر ومستوى التنمية على تحديد الفجوات التي تحتاج إلى معالجة.

7. نشأة مدينة المفرق وملامحها التنموية

يذكر جمال حمدان في كتابه "**جغرافية المدن**" أن أغلب المدن قد نشأت من تقاطع الطرق المرورية والتجارية، لذا فإن المدينة ما هي إلا "تقاطع طرق شَبَّ عن الطوق (Grown-up crossroads)" (حمدان، 1977)، ولما توفرت هذه الظروف لمدينة المفرق، فقد أكسبتها أهمية كبيرة، مما ساهم في نشأتها، ونموها، واستمرارها عبر التاريخ، منذ العصور الحجرية، والنحاسية، والبرونزية المبكرة، حتى الوقت الحاضر. كما مر بها الرحالة ووصفوها بالقلعة ومحطة للحجاج (البدر، 1997).

ويبدو أن ثمة عوامل ساهمت في نمو مدينة المفرق، أهمها: الموقع والموضع. فموقعها بالنسبة للأردن يشغل الجزء الشمالي منه، ولو طبقنا معادلة نموذج مركز الثقل السكاني على بيانات الجدول (2).

الجدول (2) نتائج نموذج مركز الثقل السكاني على مستوى مراكز المحافظات

المدينة الأولى	المدينة الثانية	عدد السكان(ك)	المسافة (كم) *	المسافة (كم^2)	ك x م
المفرق	الزرقاء	735744	47	2209	1625258496
	اربد	582276	45	2025	1179108900
	جرش	58760	43	1849	108647240
	عجلون	11572	65	4225	48891700
المجموع		1388352			2961906336

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على التقديرات السكانية في الأردن لعام 2021، بيانات غير منشورة

(*) https://dz.toponavi.com/126766-126746

تم إضافة عدد سكان مدينة المفرق الى (مج ك) = 1388352+**122785**

$$ط = \sqrt{\frac{مج\ ك \times م^2}{مج\ ك}}$$

حيث إن:

ط= نق

ك= عدد السكان في كل مدينة

م= المسافة بين المركز وباقي المدن. (خير، 2000).

يصبح إجمالي السكان للمدن الخمسة = 1511137 نسمة.

$$ط = \sqrt{\frac{2961906336}{1511137}}$$

= 44.27 كم^2

نحصل على نصف قطر الدائرة (44.27) كم^2، إذ يتم رسمها من مركز مدينة المفرق، مما يوضح العلاقة بين مركز المدينة والمراكز الحضرية المحيطة بها. كما يبرز هذا التحليل العلاقة التبادلية بين المفرق وتلك المراكز، حيث تزداد قوة أو ضعف العلاقة تبعًا للمسافة من جهة، ومركزية المدينة في إقليمها وحجمها من جهة أخرى. وهذا يعكس أهمية موقع مدينة المفرق في مستوى التأثير والتأثر.

ويُظهر الشكل (1) بوضوح أن ارتباطات مدينة المفرق تكون أقوى، من حيث المسافة، مع مراكز محافظات الأردن مقارنة بمراكز محافظات الجمهورية السورية. ويرجع ذلك إلى أن أهمية الموقع الوظيفية تتغير رغم ثباته المكاني. وبناءً على ذلك، تُعد مراكز محافظات إربد، جرش، عجلون، والزرقاء ذات تأثير قوي على منطقة الدراسة، إذ تمثل قوة اقتصادية وإدارية وسكانية تتيح لها امتلاك إقليم وظيفي كبير، كما أشار Walter Christaller في نظريته حول الأماكن المركزية.

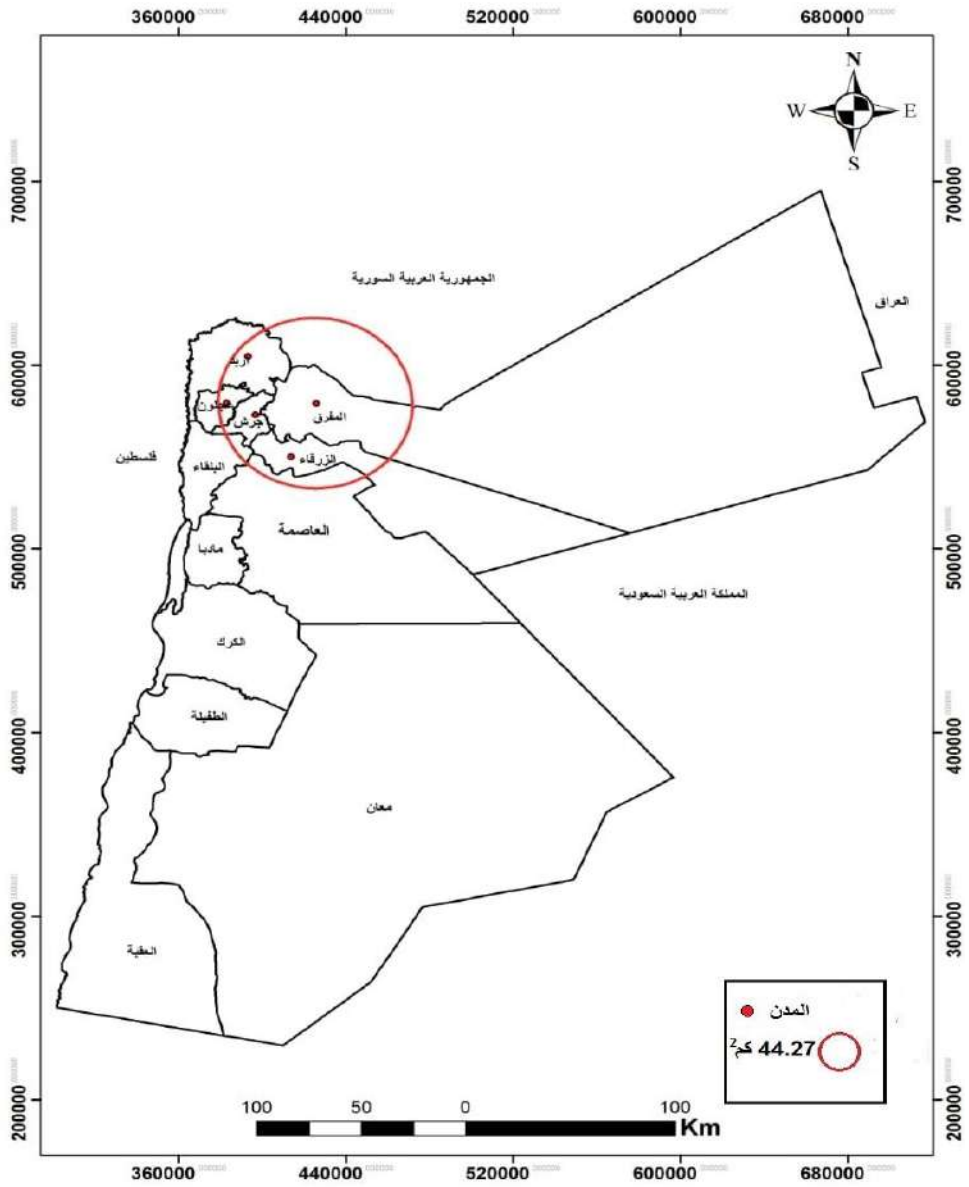

الشكل (1) موقع مدينة المفرق بالنسبة لمدن التأثير

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة،2022، التقديرات السكانية في الأردن لعام 2021، وقسم نظم المعلومات الجغرافية.

أما بخصوص موضع المدينة، أي المكان المأهول من مساحة الأرض ضمن حدود البلدية، فنجد أن الأرض التي احتلتها مدينة المفرق مستوية السطح ذات انحدار قليل، وليس فيها مرتفعات واضحة (البدر، 1997). لذا، فإن موضعها الذي يمثل نقطة تجارية لمرور القوافل كان أحد أسباب نشوئها تاريخيًا. وعليه، يمكن القول إن موقع المدينة وموضعها كان لهما الأثر في شكل المدينة وتركيبها الداخلي، مما انعكس على وظيفتها التجارية والصناعية والخدمية، لأن أساسها الاقتصادي، كما تظهر المعطيات البيئية والاقتصادية والتاريخية، غير كاف لجعلها مدينة ذات حجم سكاني كبير يضاهي العاصمة عمان أو مدينة إربد، وكذلك الزرقاء والعقبة، بينما كانت أكبر حجمًا سكانيًا من جرش وعجلون.

إذ يعد الإنسان واحدًا من العناصر الهامة والفعالة في التنمية، ولكي نتعرف على ذلك، لجأت الدراسة إلى استخدام قانون المرتبة–الحجم لـ (Zipf)، فظهر أن الحجم السكاني في المدن التي تلي العاصمة بعيدًا بشكل واضح عن الخط المثالي (الشكل 2). وهذا يعني أن مدينة المفرق، التي جاءت في المرتبة الخامسة، تحتاج إلى حجم سكاني يبلغ (255171) نسمة في الوقت الذي هي عليه في الواقع الآن (122785) نسمة الجدول (3). وهذا يشير إلى أن مستوى التنمية في مدينة المفرق يحتاج إلى المزيد من الاهتمام في الجوانب الصناعية والتجارية، لرفع المستوى المعيشي للسكان من أجل توفير بيئة اقتصادية ملائمة لنمو وتوسع المدينة.

الجدول (3) عدد السكان الفعلي والافتراضي للمدن الرئيسة في الأردن لعام 2021

المدينة	عدد السكان الفعلي(*)	المرتبة	عدد السكان الافتراضي(**)
عمان	1275857	1	1275857
الزرقاء	735744	2	637929
اربد	582276	3	425286
العقبة	171848	4	318964
المفرق	122785	5	255171
مادبا	122008	6	212643
السلط	115695	7	182266
جرش	58760	8	159482
معان	47640	9	141762
الكرك	37314	10	127586

المدينة	عدد السكان الفعلي(*)	المرتبة	عدد السكان الافتراضي(**)
الطفيلة	31907	11	115987
عجلون	11572	12	106321
المجموع	3313406		3959244

المصدر: (*) دائرة الإحصاءات العامة، 2023، التقديرات السكانية في الأردن لعام 2021، بيانات غير منشورة

(**) حسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على Rank – Size Rule.

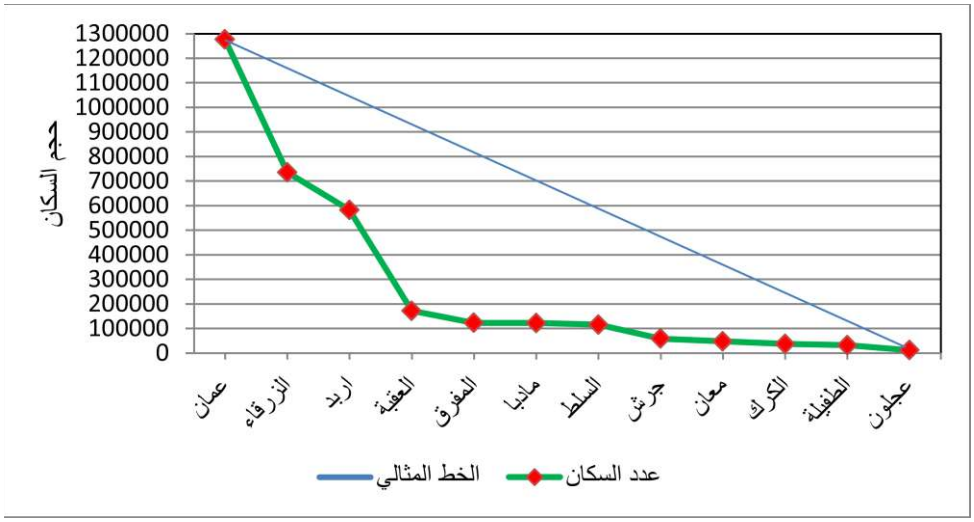

الشكل (2) المرتبة والحجم السكاني للمدن الرئيسة في الأردن لعام 2021

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، التقديرات السكانية في الأردن لعام 2021، بيانات غير منشورة.

8. العلاقة بين عدد الأسر ومساحة الحي

يشير الجدول (1) إلى إشكالية العلاقة بين عدد الأسر ومساحة الحي الذي تشغله. ولدى تفحص الجدول والشكل (3)، ظهر أن ثمة ضعفًا في تنمية الأحياء من حيث عدد الأسر التي تشغلها. فقد برزت أعداد أسرية تشغل مساحة أكبر من 1كم²، وكان عدد أسرها أقل من 1000 أسرة، تشكل نسبة (37.5%). وهذا يعني أن تلك الأحياء غير مستغلة بالطريقة المثلى باستثناء حي النهضة. في حين أن الأحياء التي تقل مساحتها عن 1كم² بلغ مجموعها (11) حيًا فقط،

ثلاثة منها ارتفع عدد أسرها إلى أكثر من 1000 أسرة، أما البقية فهي دون 1000 أسرة. وهذا يشير أيضًا إلى أن عملية التنمية غير متوازنة بين هذه الأحياء، لأن حجم السكان ضمن الحي الواحد يؤشر على مدى استثمار المساحة بكامل طاقتها.

في حين يوجد حيان بمساحة أكبر من 2كم² يتباين فيهما أعداد الأسر، أحدهما يضم أكثر من 1000 أسرة والآخر أقل من 1000 أسرة. ويبدو أنه كلما كبرت المساحة، انخفض عدد الأسر الشاغلة لها. وهذا يظهر جليًا للأحياء التي تزيد مساحتها عن 3كم²، حيث يكون عدد الأسر فيها ضئيلاً. وتبرز مساحات 4 و6 كم² كأحياء متدنية في أعداد الأسر التي تشغلها. أما فيما يخص الحي الذي يشغل مساحة 12كم²، فقد كان عدد أسره يزيد عن 3000 أسرة. ويبدو أن أفضل إشغال للمساحة يوجد في حي النهضة.

يتضح أن أعداد الأسر الكبيرة والكبيرة نسبيًا تبدأ من حي النهضة وتنتهي في حي الملك عبدالله، ثم يبدأ المنحنى بالانخفاض الواضح. وهذا مؤشر ينبه إلى أن التنمية المكانية لم تكن بالمستوى المطلوب في عدد كبير من الأحياء، كما يظهر في الشكل (3).

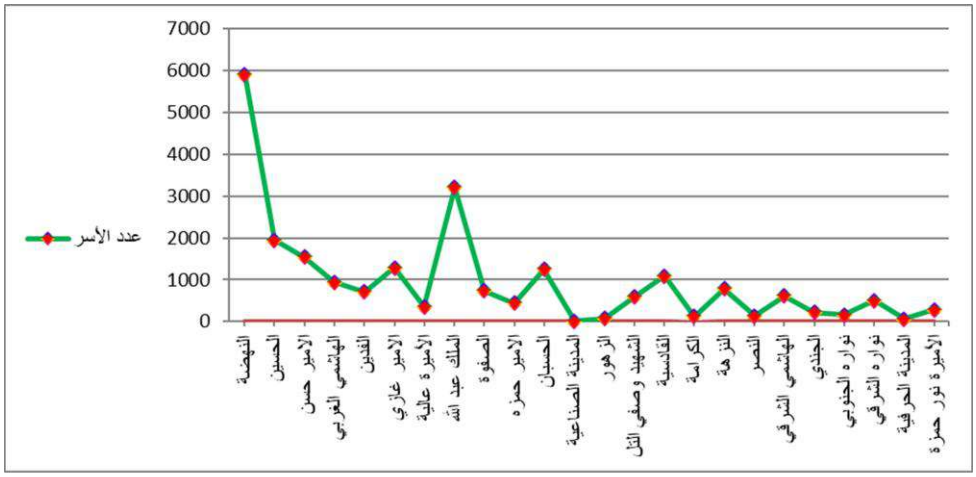

الشكل (3) عدد الأسر ومساحة الأحياء في مدينة المفرق

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، التقديرات السكانية في الأردن لعام 2021، بيانات غير منشورة.

ويمكن ملاحظة توزيعات عدد الأسر في مدينة المفرق على ست فئات، بعضها جاءت أحياؤها محاذية لبعضها البعض، والأخرى مفصولة عن بعضها. وهذا يبرز أن مثل هذه الأحياء ذات المساحات الكبيرة تحتوي على عدد قليل من الأسر. كما يمكن تفسير ذلك بأن طبيعة مبانيها وأسعار أراضيها أرخص مما في المناطق الوسطى من المدينة والمحيطة بها، الشكل (4).

ولدى فحص الشكل (5)، يمكن ملاحظة المساحات التي شغلتها الأحياء السكنية في مدينة المفرق، إذ جاءت متباينة لأسباب تاريخية ترتبط ببداية نشأة المدينة، ثم توسعها فيما بعد زمنياً اعتمادًا على زيادة حجم السكان، لا سيما في السنوات العشر الأخيرة. وما يؤكد ذلك أن الأحياء التي تقل مساحتها عن 1كم² توزعت على (11) حيًا، أما التي تقل عن 2كم² فشغلت (6) أحياء. أما بقية الأحياء التي تزيد مساحتها عن 2كم² فإن أعدادها تتناقص كلما كبرت مساحتها.

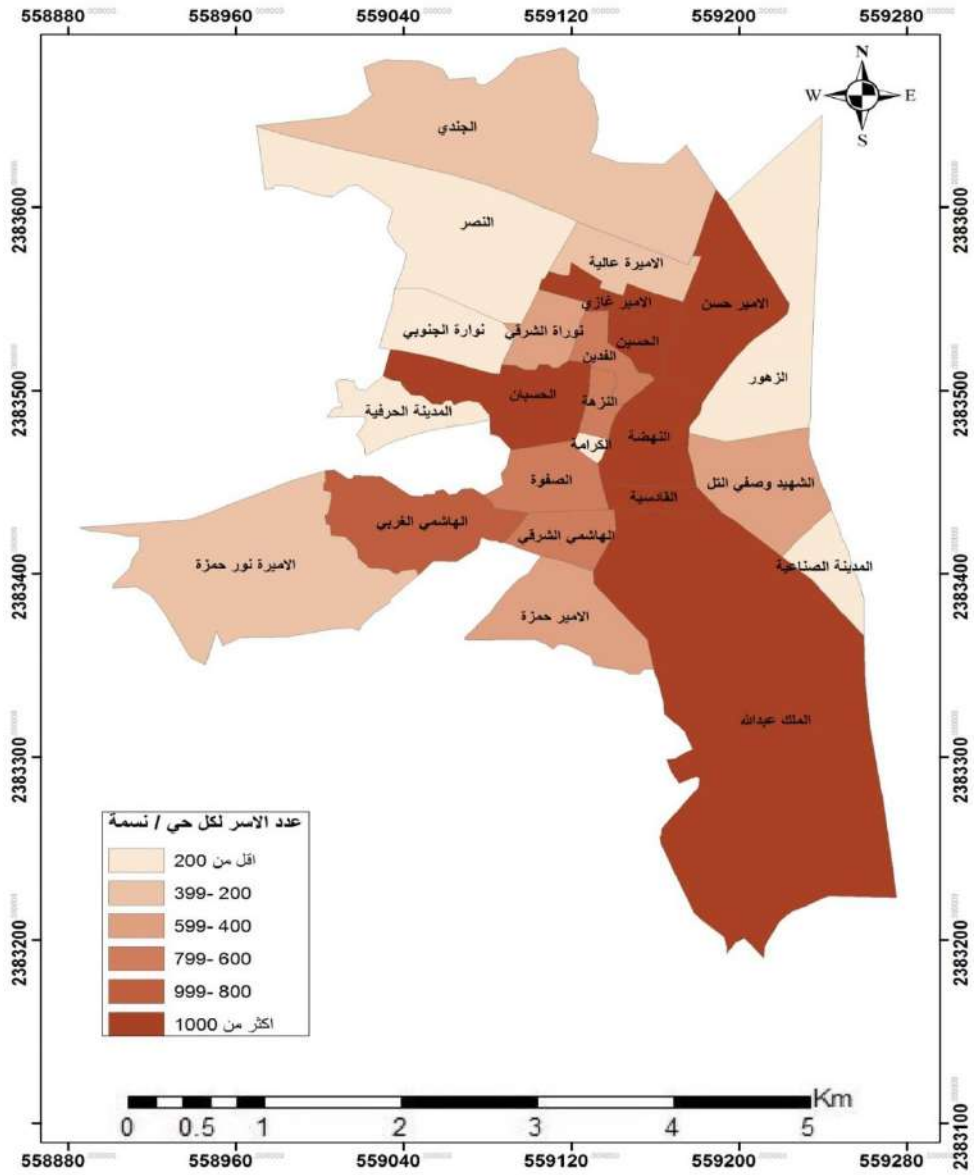

الشكل (4) توزيع أعداد الأسر لكل حي في مدينة المفرق لسنة 2021

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة،2022، التقديرات السكانية في الأردن لعام 2021، وقسم نظم المعلومات الجغرافية.

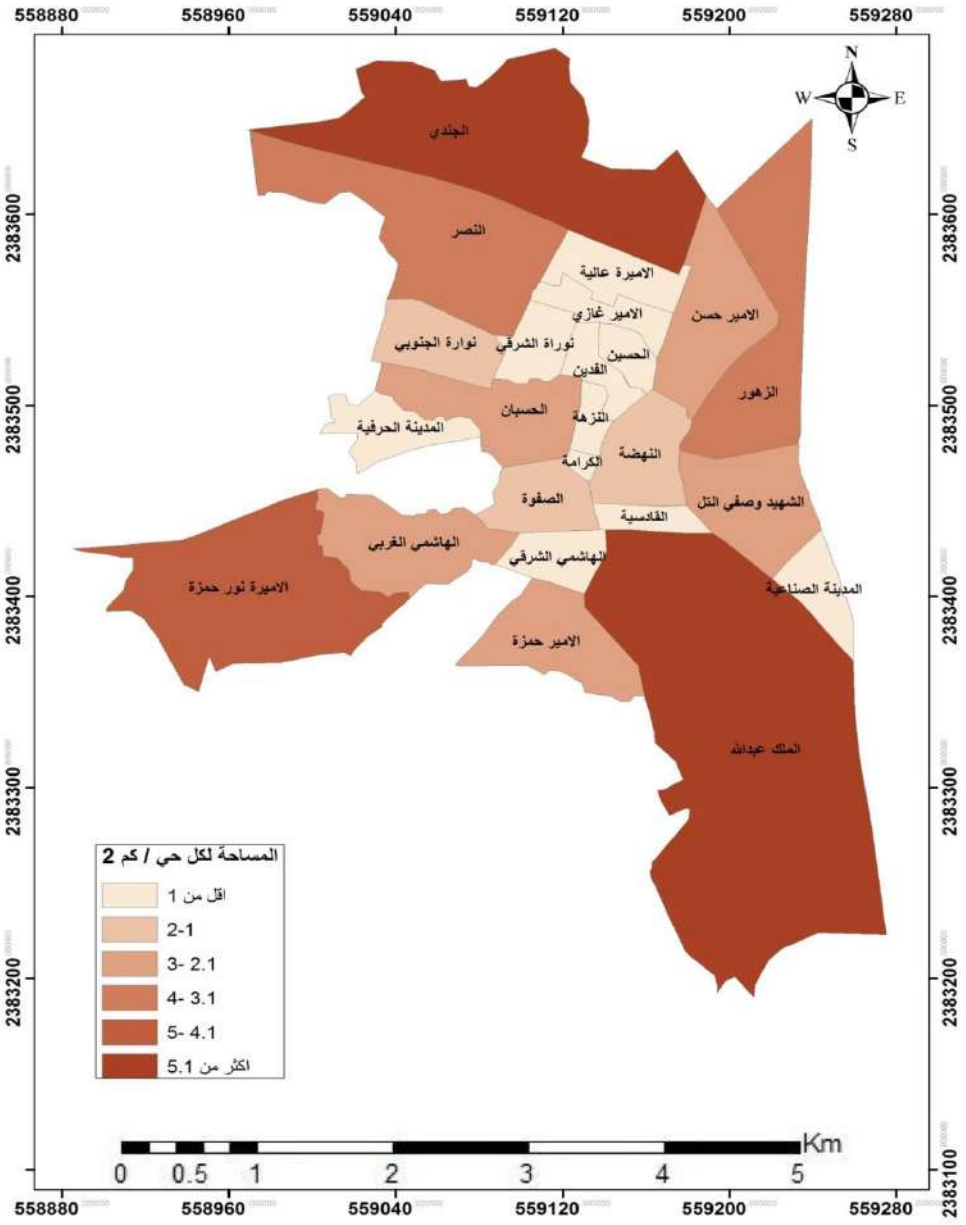

الشكل (5) التوزيع المساحي لكل حي في مدينة المفرق لسنة 2021

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة،2022، التقديرات السكانية في الأردن لعام 2021، وقسم نظم المعلومات الجغرافية.

9. اللاجئون السوريون وتعزيز الاساس الاقتصادي لمدينة المفرق

بعد الأحداث السورية في عام 2011، اضطرت الكثير من الأسر لترك البلاد واللجوء إلى البلدان المجاورة والبعيدة، ومنها الأردن. إذ استقبلت مدينة المفرق وحدها أعدادًا كبيرة منهم، بلغت حوالي (34487) لاجئًا (دائرة الإحصاءات العامة، التعداد للسكان والمساكن، 2015)، شكلوا حوالي (6897) أسرة[3]، استقطبتهم المدينة لقربها من الحدود السورية التي كانت تمثل مناطق سكناهم.

لقد كانت مدينة المفرق في حينها بالكاد تستوعب سكانها وتقدم لهم الخدمات الضرورية، بما يتفق ومستواهم المعيشي على مختلف الأصعدة المرتبطة بمتطلبات الحياة اليومية من الطعام والصحة والتعليم والسكن. وفجأة، تدخل المدينة أعداد غير مسبوقة من اللاجئين لتستقر بها لمدة غير معلومة، مما ترتب عليه ضغطًا واضحًا على الوضع الاقتصادي والمالي لسكان المدينة. إذ ارتفعت إيجارات المساكن التي كان المواطن يستأجرها بحدود (150–100) دينارًا إلى ما يزيد عن (200) دينار، مما اضطر أصحاب العقارات إلى تخيير الساكنين بين رفع الأجور أو التخلي عن المسكن. وبسبب عدم قدرة بعض السكان الأصليين على دفع قيمة الإيجار، اضطر بعضهم للسكن مع ذويهم، ومنهم من اتجه نحو المناطق الأقل إيجارًا بسبب زيادة الطلب على السكن وقلة المعروض منه. وهذا حدا بذوي رؤوس الأموال إلى إنشاء بنايات جديدة لتلبية الطلب، مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة في المدينة، وعزز من أساسها الاقتصادي. إذ حدثت تنمية مكانية متسارعة لاستيعاب السكان الجدد، الجدول (4)، والشكل (6).

إن أعداد الرخص الممنوحة أخذت اتجاهًا تصاعديًا للفترة (2012–2014)، وانخفضت في السنة اللاحقة لها، ثم ما لبثت أن ارتفعت في عام 2017 لتمثل ذروة السنوات التي تم فيها منح تراخيص البناء، وبعدها أخذ الخط البياني في الهبوط الحاد، وهذا يؤشر إلى عودة المدينة إلى حالة الركود التي كانت عليها قبل نزوح اللاجئين إليها. إن هذا التذبذب يعود إلى أن اللاجئين لم يستقروا نهائيًا في المنطقة، رغم حصولهم على المساعدات والمنح المالية لتلبية احتياجاتهم اليومية والحياتية، إلا أن منهم من حصل على لجوء دائم في الدول الأوروبية التي استقطبتهم، ومنهم من عاد إلى بلده. وهذا استدعى تناقص أعدادهم بشكل ملحوظ مما انعكس على الأساس الاقتصادي للمدينة بشكل سلبي لأصحاب رؤوس الأموال، وإيجابيًا لذوي الدخل المحدود.

(3) حسب احصاء الجمهورية العربية السورية في 16 تشرين الأول 2010، بلغ حجم الأسرة 5 أفراد.

الجدول (4) عدد الرخص الممنوحة للبناء في مدينة المفرق للفترة (2011-2021)

العام	عدد الرخص الممنوحة للبناء
2011	454
2012	349
2013	524
2014	720
2015	615
2016	779
2017	1019
2018	476
2021	255
2020	228
2021	295

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2022، مديرية الإحصاءات الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

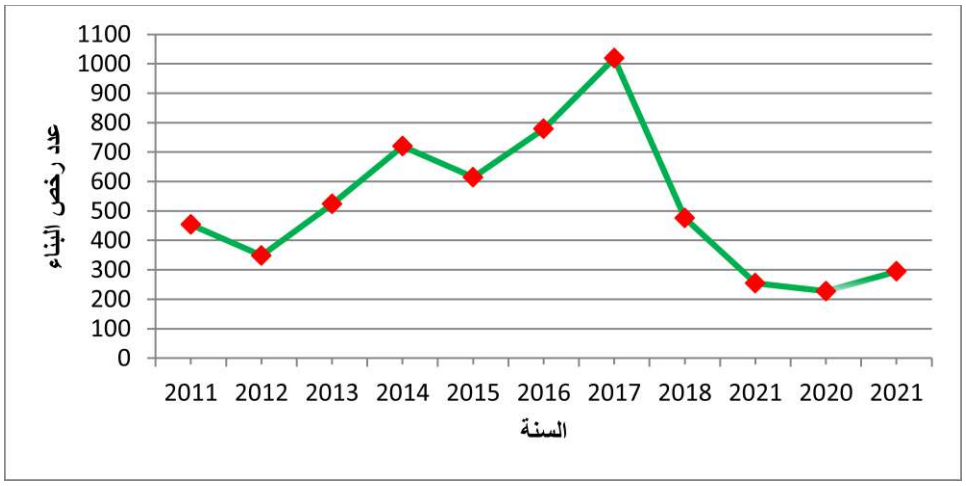

الشكل (6) عدد رخص البناء الممنوحة للفترة (2011-2021)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، 2022، مديرية الإحصاءات الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

10. أثر مستويات أحجام الأسر على تنمية القطاعات في مدينة المفرق

تعد المستويات الاقتصادية والاجتماعية من العناصر الرئيسة في معرفة مدى بلوغ أهداف التنمية المكانية لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة في أي بلد. ولدى تفريغ البيانات فقد تم توزيعها على سبعة جداول تبعاً للمستويات التي اعتمدها الاستبيان، وهي كالآتي:

10.1 المستوى الثقافي

تعد الثقافة مجموعة من المواقف والقيم والمعتقدات والسلوكيات المشتركة بين مجموعة من الأشخاص يتم تناقلها من جيل إلى آخر (Rubin & Menzer, 2010) وتتميز بخصوصية دورها الجاد في تحريك المجتمع وتوجيهه وتنميته، إذ إنها الرافعة التي تدعم وتوجه وتنظم إنتاج الحياة المادية والفكرية في المجتمع من خلال التنمية البشرية (يعقوب، 2012).

وعند تفحص الجدول (5) الذي يوضح الطابع الثقافي لدى سكان مدينة المفرق، تبين أن الملابس الشرعية بلغت نسبة مرتديها، لا سيما النساء، (79.7%)، وهذا يشير إلى أن سكان مدينة المفرق يغلب عليهم الطابع الديني. في حين تتوزع الملابس التقليدية على نسبة (9.1%)، بينما جاءت نسبة (11.2%) لمن يفضلون الملابس المعاصرة (الحديثة). وهذا يوضح أن النمط في هذا الاتجاه يميل نحو الانكماش المبالغ فيه، وربما هذا النمط يقاوم بعض الشيء التنمية داخل الحيز الحضري، بمعنى عدم ارتياده للأماكن العامة، مما يضفي على المدينة طابعًا رتيبًا قد لا يشجع على تطوير الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة لخدمة التنمية المكانية.

وفيما يتعلق بمؤشر اقتناء نوع المعادن، يبرز الوضع الاقتصادي للأسرة من ناحية وأسلوب الحياة التي تعيشه الأسر في مدينة المفرق من ناحية أخرى. إذ ظهر أن نسبة (50.3%) من عينة الدراسة يرغبون في اقتناء الذهب لكونه معدنًا سعره ثابت نسبيًا، ويلجأ لشرائه من تزيد دخولهم عن المصروف الشخصي. أما بقية المعادن فلم نجد لها سوقًا بين سكان المدينة. في حين ظهرت نسبة (49.7%) ممن لم يكونوا قادرين على شراء أي معدن، مما يدل على ضعف مستواهم المعيشي الذي يقتصر على ضروريات الحياة، وهذا يعكس النمو البطيء إلى حد ما في واقع المدينة.

وتؤشر الفنون إلى مدى ارتياد سكان مدينة المفرق لها، إذ أظهر الاستبيان أن متغيرات الفنون المسرحية والسينمائية والأغاني الأجنبية لم تحظَ بأي نسبة، مما يلفت النظر إلى أن سكان المدينة غير مبالين بها تمامًا. في حين ينجذب السكان نحو سماع الأغاني الشعبية بنسبة (100%). وهذا

يفضي إلى أن الواقع الثقافي، إلى جانب الفنون التي قد تنمي الوعي والذوق العام، لم تأخذ نصيبها من سكان هذه المدينة. مما يعطي انطباعًا بأن الجوانب الفنية لم تشغلهم ولا تشكل جانبًا مهمًا في تفكيرهم، وهذا يعني أن الرؤى العامة لطابع المدينة الحالي وتطويره قد يحتاج إلى مدة زمنية قد تطول. وهذا مرهون بتغيير نظرة السكان نحو أهمية الفنون في الذوق العام.

جدول (5) طابع الحياة الأسرية حسب المستوى الثقافي لدى عينة الدراسة في مدينة المفرق

أسلوب الحياة / تباين التنوع الثقافي	المؤشر الثقافي للأسر								
اختيار نوع الملابس	تقليدية	%	شرعية	%	معاصرة	%	أخرى	%	المجموع	%
	131	9.1	1148	79.7	161	11.2	–	–	1440	100
نوع المعادن	ذهب	%	فضة	%	بلاتين	%	عدم امتلاك	%	المجموع	
	724	50.3	–	–	–	–	716	49.7	1440	100
الفنون	المسرح	%	السينما	%	الأغاني الشعبية	%	الأغاني الأجنبية	%	المجموع	
	–	–	–	–	1440	100	–	–	1440	100
ترك التعليم	المرحلة الأساسية	%	المرحلة الثانوية	%	الجامعة	%	لا اسمح بترك التعليم	%	المجموع	
	–	–	–	–	–	–	1440	100	1440	100
التحكم بالأسرة	عادات وتقاليد	%	التحرر النسبي	%	التخلص من التقاليد	%	أخرى	%	المجموع	
	1440	100	–	–	–	–	–	–	1440	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

10.2 المستوى التعليمي

يعد التعليم ركيزة أساسية في بناء المجتمع وتنميته من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بما يتماشى مع طموحاته وتحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية. إذ إنه يشكل محورًا رئيسًا لجميع خطط التنمية وعنصرًا مهمًا للرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الثعلبي، 2018).

ويبدو أن الجانب التعليمي الذي يرتبط بسماح الأسرة بترك أبنائهم للدراسة في أي من المراحل الدراسية نجد أنه قوي لديهم، إذ أجمع السكان على عدم السماح لأبنائهم بترك المدارس في أي مرحلة، إذ بلغت النسبة (100%) بمواصلة الدراسة لأبنائهم، كما هو مبين في الجدول (5). وهذا يمنح فرصًا جيدة في المستقبل، لتأخذ المدينة نحو النمو الذي سيسهم لاحقًا في تنميتها.

وأظهر مؤشر المتغيرات التي تتحكم بالأسرة أن نسبة (100%) كانت للعادات والتقاليد، أما بقية المتغيرات فلم تكن في حسبان سكان المدينة. لذا فإن المدينة متمسكة بهذا المتغير، كون موقعها الذي يكاد يجعلها بعيدة عن احتكاكها بأنماط اجتماعية مختلفة، وهذا يبرز لزائر المدينة بأنها لم تزل، إن صح التعبير، مغلقة على نفسها. وهذا يؤثر إلى حد كبير على إيجاد فرص تنموية واضحة في المدينة.

ويتضمن جدول (6) المستوى التعليمي لأرباب البيوت ورباتها لما لهذا المتغير من أثر واضح في التنمية على المنظور المتوسط، إذ إن المتعلمين تتهيأ لهم فرص أكبر للمساهمة في إثراء المجتمع المحلي بأفكارهم ونشاطاتهم الفكرية والعملية. ولدى توزيع ورقة الاستبيان على عينة الدراسة اتضح من إجاباتهم أن الآباء قد تفاوتت نسب مستوياتهم التعليمية، فكانت أعلى نسبة لخريجي الجامعات، إذ بلغت (45.8%) وهذا يفضي إلى أن الكوادر الجامعية تمارس دورًا مهمًا في مجتمع مدينة المفرق. في حين كانت منهم نسبة (36.7%) هم من أنهوا المرحلة الثانوية فقط كي ينخرطوا في سوق العمل مبكرًا لأسباب منها اجتماعية واقتصادية، ومنها ضعف إمكانياتهم الفكرية لاستكمال دراساتهم. ومع ذلك، فإن مساهمتهم في سوق العمل تعد مهمة لسد احتياجات السوق للأيدي العاملة المحلية التي يمكن أن يدعمها ممن حصلوا على الدبلوم الذين بلغت نسبتهم (17.5%) وهذه الشريحة تعد كادرًا متوسطًا يسهم بشكل فعال في دعم التنمية كل حسب اختصاصه، وهي شريحة مهمة جدًا في نمو وتنمية قطاعات مختلفة من نشاطات المدينة.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للأمهات، فقد أبرز الاستبيان معطيات تؤشر أن النسب كانت تصاعدية تبعًا للمراحل التي وردت في الجدول، فكانت أدنى نسبة لهن في التعليم الثانوي ثم الدبلوم حتى بلغت نسبتهن في التعليم الجامعي (61.7%) وإن ارتفاع هذه النسب يعود إلى التوسع في الخدمات التعليمية والرغبة الكامنة لدى الأفراد وأرباب الأسر للحصول على المستوى التعليمي الأعلى (الشيخ، 1997).

أما على مستوى الأبناء وانتظامهم في مقاعد الدراسة، فقد ظهر أن حجم العينة توزع بنسبتين متباينتين فيما يتعلق بمن هم على مقاعد الدراسة، ومنهم من يكون دون ذلك. فجاءت نسبة الذين على مقاعد الدراسة حوالي (67.8%)، أما من هم دون سن السادسة ممن لا يحق لهم الانتظام في أي مرحلة فبلغت نسبتهم (32.2%) ونظرًا لأن كل أسرة لديها عدد من الأبناء، لذا جاء توزيعهم بأرقام فاقت حجم العينة وهذا أمر منطقي. لذا نجد أن مجموع عدد أبناء الأسرة على المقاعد الدراسية كافة بلغ (2052) طالبًا. وتوزعت نسبهم على جميع المراحل الدراسية كما يلي:

فقد تصدرت النسبة الأعلى في التعليم الأساسي، إذ بلغت (52.9%)، تلتها نسبة التعليم الثانوي (27.1%)، وتوزعت النسب المنخفضة بين رياض الأطفال والتعليم الجامعي. وكانت أخفض نسبة من نصيب الدبلوم، إذ بلغت (0.5%).

إن واقع الحال يؤشر إلى أن نسبة ممن هم في التحصيل الدراسي غير الأساسي على المدى البعيد نسبيًا يمكن أن يدخلوا فعلاً في سوق العمل ويساهموا من خلال تخصصاتهم المختلفة في زيادة نسب النمو الاقتصادي التي ستنعكس إيجابًا على واقع المدينة. فيما لو تم زجهم في دورات تدريبية تسمح لهم بتطوير وتحسين الإنتاج وتسويقه، وكذلك في قيادة وإدارة المؤسسات الإنتاجية.

جدول (6) توزيع المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة في مدينة المفرق

المستوى التعليمي	التكرار													
	أمي	يقرأ ويكتب	أساسي	ثانوي	%	دبلوم	%	جامعي	%		المجموع			
المستوى التعليمي للأب	-	-	-	529	36.7	252	17.5	659	45.8		1440			
المستوى التعليمي للأم	-	-	-	219	15.2	332	23.1	889	61.7		1440			
الأبناء على مقاعد الدراسة	التكرار													
	نعم	%	لا	%	رياض اطفال	%	اساسي	%	ثانوي	%	دبلوم	%	جامعي	%	
المجموع	977	67.8	463	32.2	218	10.6	1086	52.9	556	27.1	10	0.5	182	8.9	2052

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

10.3 المستوى البيئي والخدمي

تعاني المدينة في الوقت الحاضر من مشكلات كثيرة، وعلى رأسها البيئية، من خلال ما أحدثه الإنسان من خلل واضح في التوازن البيئي، تمثل في التلوث والتصحر والتغير المناخي... إلخ. وأصبح من الضروري مواجهة ذلك، من أجل الحفاظ على استمرارية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بمصالح ومستقبل الأجيال القادمة، بحيث تكون الاعتبارات البيئية في صميم الجهود الموجهة نحو التنمية (شوقي، 2016).

ويتناول الجدول (7) المتغير البيئي والخدمي، وقد برزت فيه إجابات لكل من المتغيرين. فكانت المتغيرات المرتبطة بالبيئة ذات نسبة مرتفعة بخصوص دعم سكان المدينة للبيئة، وبلغت

(53.3%)، وهذا مؤشر جيد يوضح اهتمام السكان بالمكان الذي يسكنونه ويدعمون استدامته بصورة متواصلة. ومما يعزز من ذلك هي النسبة التي جاءت مع الحرص على البيئة والتي بلغت (38.1%)، وهذه النسب تدعم إلى حد كبير من يتجول في المدينة، إذ يلمس أن بيئتها تتلاءم وتطلعات سكانها. بينما النسبة المنخفضة التي دعمت اللامبالاة استحوذت على (8.6%)، وهذه لا بد منها في كل مجتمع، ومن المحتمل أن تأخذ المسار العام مع مرور الوقت.

أما بخصوص الخدمات، فهي في أغلب الأحوال ترتبط بالنفايات ومدى قدرة الإدارة المحلية على رفعها بشكل مستمر للتخلص من مضارها المختلفة سواء في المجال الصحي أو التشوه البصري. كما أن مسألة الشوارع وصلاحيتها وانسيابيتها أيضًا تشكل دافعًا لسوء الخدمات، وهنا تكون البنية التحتية مثار انزعاج للسكان في حال عدم كفاءتها.

جدول (7) تعامل الأسرة مع المحيط الذي تعيش فيه لدى عينة الدراسة في مدينة المفرق

تعامل الأسرة مع البيئة	التكرار	%	تعامل الأسرة في حال سوء الخدمات	التكرار	%
لا مبالاة	124	8.6	الشكوى	1278	88.8
الحرص عليها	549	38.1	أخبار المسؤولين	28	1.9
دعمها	767	53.3	عدم المبالاة	134	9.3
أخرى	–	–	أخرى	–	–
المجموع	1440	100	المجموع	1440	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

وعليه فقد ظهر في إجاباتهم أن الشكوى من الخدمات بلغت ما نسبته (88.8%)، وهذا يدل على أن غالبية سكان مدينة المفرق ليس لديهم رضا عما تقدمه الحكومة المحلية من خدمات مرتبطة بالسكان بصورة مباشرة. وهنا نوجه عناية المسؤولين إلى إعادة النظر بما يقدمونه من خدمات لا ترتقي وطموح سكان المدينة لغرض تحسينها، وبذل المزيد من الجهود للارتقاء بها من أجل إيجاد تكامل لبيئة المدينة مع خدماتها، لكي يشعر السكان بأهمية المكان في حال تنميته نحو الأفضل. كما أن عدم المبالاة في حقل الخدمات أخذت ذات النسبة في التعامل مع البيئة، ويؤشر ذلك على أن هذه الفئة من الناس لديها رأي ثابت بواقع المدينة، إذ بلغت النسبة (9.3%)، أما في حال وجود معوقات خدمية داخل المدينة فلم نجد النسبة تزيد عن (1.9%) ممن لديهم الرغبة في

إخبار الجهة المسؤولة، وهذا يعني أن إخبار هذه الجهات لم يجدِ نفعًا، فاقتصرت النسبة على الوضع النفسي للمواطن.

10.4 مستوى الدخل

يعد الدخل واحدًا من المتغيرات المهمة التي تسهم في النمو المحلي ودعم حركة السوق ومدى تحفيز الاقتصاد أو ركوده اعتمادًا على زيادته أو انخفاضه. كما أن الموارد الداخلة إلى المدينة بأنواعها المختلفة يمكن تحشيدها كفاعل تنموي للمدينة، لا سيما إذا كانت موجهة نحو التخطيط. لذا، يلاحظ من الجدول (8) الذي يوضح مداخيل سكان مدينة المفرق أن مصدرها يأتي من الرواتب التي بلغت نسبتها (57.4%)، وهذا يعني أن أعداد العينة تصنف من ذوي الدخل المحدود. علماً بأن المداخيل الناجمة عن الناتج الحيواني أو الزراعي كانت نسبتهما منخفضة ولم تساهم سوى (2.5%)، ويؤشر ذلك إلى أن هذا النشاط ضعيف في إسهاماته الإضافية لمداخيل سكان المدينة. علماً بأن المستثمرين في الشأن العقاري بلغت نسبتهم (16.7%)، وهذا يعزز من مداخيل أصحابها التي تنعكس نسبيًا على القوة الشرائية للمدينة. ويظهر أن السكان الذين يعتمدون على المعونات الحكومية وبائعي الجملة والتجزئة بلغت نسبتهم (23.4%)، مما يدل على أن رأس المال المتحرك في مدينة المفرق يكاد يكون أشبه بالتغذية الاسترجاعية، وأن ما يدخل إلى مدينة المفرق من أموال خارج هذه المتغيرات قليل جدًا، مما يؤخر ذلك نمو اقتصاد المدينة الذي يسهم في إيجاد تنمية كافية لتغيير وجه المدينة، كما نشاهده في العاصمة عمان.

جدول (8) توزيع مصادر الدخل لدى عينة الدراسة في مدينة المفرق

مصدر الدخل / العدد	راتب	%	ناتج زراعي	%	ناتج حيواني	%	ايجارات	%	معونات حكومية+ بيع مفرق وجملة	%
	826	57.4	22	1.5	14	1.0	240	16.7	338	23.4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

وعلى صعيد آخر، يتناول جدول (9) متغير العاملين في الأسرة والعاطلين فيها تبعًا لإعداد الأسر وتكرارات أفرادها من العاملين وغير العاملين. إذ اتضح أن (61.9%) من الأسر في العينة هي الأعلى ممن فيها عاملان اثنان من أفرادها، في حين جاءت نسبة (29%) من الأسر فيها عامل واحد يعمل لدى الأسرة، وتتدنى النسبة إلى (9.1%) من الأسر التي فيها (3) أفراد يعملون. إن هذه المؤشرات تدل على وجود ضعف نسبي في مداخيل الأسر، وهذا ينعكس على المستوى

المعيشي، فضلاً عن قابلية الأسرة على الادخار الذي يعد واحدًا من الأمور المهمة التي تسهم في النمو الاقتصادي للأسرة والمساهمة في حركة السوق وتداول البضائع والسلع.

وعند تفحص غير العاملين لدى الأسر، اتضح أن (64%) من أفراد الأسر غير عاملين وهم في سن العمل، وهذا يعطي مؤشرا على وجود عبء مالي على رب الأسرة. وهذه النسبة فيها عاطل واحد، بينما الأسر التي فيها عاطلان اثنان فقد شكلت ما نسبته (36%)، بما يزيد عن الثلث. فهذه النسب تضاعف الأعباء الاقتصادية والمالية على الأسرة، وتدخل ضمن فئة صغار السن والطلبة.

وفي سياق متصل، أوضح أفراد عينة الدراسة لدى سؤالهم عن كفاية الدخل أن عينة البحث أجمعت على عدم كفايته كما هو موضح في جدول (10). وهذا يعد مؤشرًا إلى أن أفراد العينة ليس لديهم فائض مالي، بل إنه يذهب للاستهلاك اليومي للأغراض الضرورية فقط. وعند معرفة مستويات دخولهم، ظهر أن (51.1%) من العينة رواتبهم الشهرية دون 400 دينار أردني، والفئة الثانية كانت نسبتهم (34.1%)، ولم تزد نسبة الفئة الثالثة عن (14.8%) منهم، مما يعني أن (85.2%) من نسبة العينة الكلية مداخيلهم الشهرية دون 500 دينار أردني، لا سيما إذا عرفنا أن معدل حجم الأسرة هو (5.2)، مما يعطي انطباعًا غير جيد في معيار النسبة والتناسب بين الدخل الشهري وحجم الأسرة.

وعند طرح سؤال لأفراد العينة فيما لو يمتلكون مصنعًا أو ورشة خارج المدينة، كانت إجابة (5) أفراد فقط بالإيجاب، وهذا لا يؤشر إلى وجود مداخيل إضافية مهمة تدخل إلى المدينة كأساس اقتصادي لهذه الأسر حصراً، وانعكاسه يكون ضعيفًا على تنمية المدينة.

ويعد السكن واحدًا من المؤشرات الأكثر أهمية في حال امتلاكه من عدمه في تعزيز الدخل إلى حد كبير. وعند سؤالهم عن ملكية السكن، كانت الإجابة (67.8%) من عينة الدراسة يمتلكون سكناً، وهذا يسهم في تعزيز المداخيل الخاصة بالأسرة. أما النسبة المتبقية والبالغة (32.2%)، وهي تقرب من ثلث العينة، فلها مشاكل مادية واضحة، لكنهم قد تكيفوا مع واقعهم المعيشي. ولو تتبعنا جدول (10) المتعلق بسنة بناء المسكن، يتضح أن المباني التي نشأت منذ سنة 1980 حتى سنة 2010 بلغت نسبتها (60.1%)، مما يعني أن نسبة مرتفعة من سكان حجم العينة تسكن في مساكن متقادمة، وهذا ينعكس على مداخيلهم الشهرية بسبب الإدامة المستمرة. وهذا يدل على أن مساكنهم متواضعة سواء في إنشائها أو تأثيثها، وكل هذه الأمور تعكس تباطؤ النمو العام في المدينة، فضلاً عن تراجع التنمية فيها.

جدول (9) توزيع القوى العاملة والعاطلين من الأسرة لدى عينة الدراسة في مدينة المفرق

العدد / التكرار	عدد أفرد الأسرة العاملين		عدد أفرد الأسرة العاطلين	
	العدد	%	العدد	%
1	245	29	568	64
2	525	61.9	320	36
3	77	9.1	–	–
4	–	–	–	–
4فأكثر	–	–	–	–
المجموع	847	100	888	100

المدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

جدول (10) كفاية الدخل الشهري ودعمه لدى عينة الدراسة في مدينة المفرق

اسناد الدخل / متغيرات الدخل	مستوى المداخيلص											
الدخل يسد الحاجة الشهرية	نعم		لا		أقل من 400 دينار	%	500-401	%	أكثر من 500	%	المجموع	
	–		1440		736	51.1	491	34.1	213	14.8	1440	
حيازة المسكن	ملك		ايجار		المجموع							
	العدد	%	العدد	%								
	976	67.8	464	32.2	1440							
تملك مصنع خارج المدينة	نعم		لا		المجموع							
	العدد	%	العدد	%								
	5	0.3	1435	99.7	700							
سنة بناء المسكن	1990-1980		%		2000-1991	%	2010-2001	%	2020-2011	%	المجموع	
	196		13.6		250	17.3	420	29.2	574	39.9	100	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

10.5 المستوى الاجتماعي

يرتبط هذا الجانب بالسلوكيات الفردية والجماعية التي ينتج عنها أفعال يتحقق من تبادلها التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، لتلبية رغبات الفرد والمجتمع واحتياجاتهم، من أجل تطوير دور الإنسان في المجتمع بغرض تحسين نوعية الحياة وتقليل التوتر والتمتع بالصحة النفسية.

ومن هذا المنطلق وُضع الجانب الاجتماعي في استمارة الاستبيان لمعرفة علاقاتهم على المستويين الأسري والاجتماعي لسكان مدينة المفرق، وهذا ما يتضح في الجدول (11). إذ إن التعرف على الواقع الاجتماعي أمر مهم في معرفة هذه العلاقات وانعكاساتها على المساهمة في تطوير الحيز المكاني واستدامة تنميته. وعليه، أوضحت الاستمارة أن نسبة الذين يسكنون في سكن منفرد كأسرة وليس عائلة بلغت (68.5%)، مما يمنح أغلبية سكان المدينة الفرصة لأن يكون الحيز السكني مريحاً نوعاً ما لهم لعدم وجود ازدحام سكني فيه. أما بخصوص العلاقات الأسرية بين الأبناء والآباء، فجاءت قوية بنسبة (100%)، وهذا يتضح من المعاينة الميدانية أيضاً، حيث لا يزال الطابع البدوي/ الريفي هو المسيطر على أعراف وتقاليد الأسر في المدينة. وينطبق ذلك على سؤال المساعدة بين أفراد الأسرة وعلاقة الأخوة فيما بينهم، بنفس النسبة (100%)، مما يؤكد أن الأسرة متماسكة بدرجة عالية جداً. لكن يبدو أن هناك ضعفاً نسبياً في العلاقات الاجتماعية خارج نطاق الأسرة، إذ بلغت نسبة من لهم علاقات اجتماعية حوالي (75.6%)، مما يشير إلى أن هذه العلاقة ستضعف مع مرور السنين، وقد يتحول المجتمع مستقبلاً إلى الانعزالية، حيث سيكون كل فرد مشغولاً بشأنه، وتتراجع روح المبادرة والمساعدة.

جدول (11) توزيع أرباب الأسر حسب العلاقات الاجتماعية لدى عينة الدراسة في مدينة المفرق

المستوى الاجتماعي للأسرة	التكرار			
	نعم	%	لا	%
العيش في سكن منفرد	986	68.5	454	31.5
علاقات الترابط بين الآباء والأبناء	1440	100	-	-
مساعدة الأسرة من قبل الأبناء	1440	100	-	-
علاقة اجتماعية واسعة	1088	75.6	352	24.4
علاقة الأخوة فيما بينهم جيدة	1440	100	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج قد تسهم في تعزيز الجانب التنموي لدى مدينة المفرق، أهمها:

1- أظهرت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لمدينة المفرق الذي قد يسهم في نموها، كما أن ربطها بعدة مدن كإربد، والزرقاء، وجرش، فضلاً عن ربطها بمراكز بعض المحافظات السورية المجاورة، مما يعزز من وظيفتها الإقليمية.

2- يتصف موضع المدينة باستواء الأرض وانخفاض انحدارها، مما جعلها مناسبة لنمو الأنشطة التجارية والصناعية، كما أسهم موقعها التاريخي كنقطة عبور للقوافل التجارية في نشوء المدينة وتطورها.

3- تعاني المدينة من ضعف في التنمية المتوازنة بين أحيائها؛ إذ إن الأحياء ذات المساحات الكبيرة شُغلت بعدد قليل من الأسر، بينما الأحياء ذات المساحات الصغيرة كانت مكتظة نسبياً.

4- تتناقص أعداد الأحياء كلما كانت مساحتها أكبر من (2.1) كم^2، وهذا يوضح الأسباب التاريخية، وزيادة الحجم السكاني، وعدم التوازن التخطيطي في المدينة مما أدى إلى بروز هذه الظاهرة.

5- استقبلت المدينة أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين ما يقارب (34487) لاجئاً سورياً، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على المساكن وضغط على مختلف الخدمات وارتفاع أسعار الإيجارات.

6- أظهرت عينة الدراسة أن ما نسبته (45.8%) يحملون مؤهلات جامعية، مما يشير إلى توافر كوادر بشرية مؤهلة، في حين أن نسبة الأمية كانت شبه معدومة بين الأجيال الصاعدة.

7- كشفت نتائج تحليل مصادر الدخل أن غالبية سكان مدينة المفرق يعتمدون على دخل شهري محدود؛ إذ بلغت نسبتهم حوالي (57.4%). وهذا يشير إلى تدني مستوى المعيشة في المدينة، مما ينعكس سلبًا على الحركة الاقتصادية ونموها؛ إذ إن هذا الدخل بالكاد يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان.

8- أظهرت نتائج عينة الدراسة أن حوالي (88.8%) من السكان غير راضين عن مستوى الخدمات المقدمة، لاسيما في مجالي إدارة النفايات وصيانة الشوارع.

التوصيات

بعد أن اتخذت الدراسة منهجاً للكشف عن الجوانب التنموية في مدينة المفرق، واتضح الكثير من معوقات التنمية فيها، برزت لدى الدراسة التوصيات الآتية:

1- تعزيز الاستثمارات الصناعية والتجارية في المدينة للاستفادة من موقعها الإستراتيجي.

2- استغلال الأراضي المستوية بشكل أفضل لتوسيع الأنشطة التجارية والخدمية.

3- إعادة تقييم سياسات التنمية العمرانية في المدينة لضمان التوزيع المتوازن للسكان بين الأحياء اعتماداً على التخطيط العمراني، واستغلال الأحياء ذات المساحات الكبيرة من خلال تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الضرورية لجذب السكان، بينما يجب الحد من الاكتظاظ في الأحياء الصغيرة عبر تحسين التخطيط العمراني وتوسيع المساحات المتاحة للبناء والخدمات.

4- تحسين سياسات استخدام الأراضي في المناطق ذات المساحات الكبيرة (أكثر من 2.1 كم^2) من خلال تطوير مخططات عمرانية مرنة تُراعي التوزيع السكاني الحالي، ومراعاة زيادة النمو السكاني في المستقبل. كما يجب تعزيز التوازن التخطيطي عبر إنشاء مراكز خدمية وتجارية لجذب السكان وتطوير هذه الأحياء بما يضمن استغلال المساحات بكفاءة أكبر.

5- تحسين الخدمات والبنية التحتية لمواكبة النمو السكاني، تجنباً استباقياً لحدوث أزمات من جراء زيادة هذا النمو.

6- استغلال الكوادر الجامعية في مشاريع تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير نظام تعليمي يُركز على المهارات العملية والتدريب التقني لتلبية احتياجات السوق.

7- ضرورة تبني سياسات اقتصادية وتنموية تهدف إلى تحسين مستوى الدخل الشهري لسكان مدينة المفرق، من خلال خلق فرص عمل متنوعة ومستدامة، وتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يُنصح بتوفير برامج دعم اجتماعي لتخفيف العبء المالي عن الأسر ذات الدخل المحدود، مما يسهم في تعزيز الحركة الاقتصادية وتحقيق النمو في المدينة.

8- زيادة كفاءة إدارة النفايات من خلال توفير حاويات ذكية وأنظمة تدوير مبتكرة تقلل من أثر النفايات البيئية.

قائمة المراجع

- أبو صبحة، كايد، (2007). جغرافية المدن، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص155.
- البدر، صايل، (1997). مدينة المفرق–دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشور، بيروت، ص (55–63).
- الثعلبي، سكنه، (2017). دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004–2015)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (34)، جامعة البصرة، العراق، ص 89.
- الجبوري، رسل، الوائلي، حسين، (2021)، التحليل المكاني للخصائص الديموغرافية والاقتصادية لأرباب الأسر في المناطق العشوائية بمدينة القاسم، مجلة آداب الكوفة، مجلد (50)، العدد (ج2)، العراق.
- الجوهري، يسرى، (1999). جغرافية التنمية، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ص (11–14).
- حمدان، جمال، (1977). جغرافية المدن، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية، مصر، ص 306.
- خير، صفوح، (2000). التنمية والتخطيط الإقليمي، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ص 9.
- دائرة الإحصاءات العامة، (2015). التعداد العام للسكان والمساكن 2015، بيانات غير منشورة.
- دائرة الإحصاءات العامة، (2022). مديرية المسوح الأسرية والسكانية، التقديرات السكانية في الأردن عام 2021، بيانات غير منشورة.
- دائرة الإحصاءات العامة، (2022). مديرية الإحصاءات الاقتصادية، بيانات غير منشورة.
- رسن، ناجي، (2008). حجم الأسرة في حضر محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)، مجلة آداب الكوفة، مجلد (1)، العدد (2)، العراق.
- شوقي، اسلام، (2016). آفاق البيئة والتنمية، مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي/ معاً، العدد (90)، فلسطين.
- الشيخ، مصطفى، (1997). الخصائص التعليمية للسكان في الأردن، ندوة السكان في الأردن 6–1997/10/7، دائرة الإحصاءات العامة، عمان الأردن، ص 12.
- العتيبي، سامي، الطائي، اياد، (2013). الإحصاء والنمذجة في الجغرافية، مطبعة الإمارة، بغداد، ص 38.
- الكعبي، مرتضى، (2022)، جغرافية المدن (منهج، أسس، تطبيقات)، دار الفنون والآداب للطباعة

والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، البصرة، العراق، ص86-87.

- المعيوف، فيصل، (2011). آفاق وتحديات التنمية في محافظة المفرق، دار قنديل للنشر، عمان، ص13.
- الموسوي، محمد، (2018). جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 26.
- يعقوب، اسحاق، (2012). في الثقافة والنقد، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

Sources and references

- Abuiyada, R.(2018). Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD, International Journal of Business and Social Science, Vol. (9), No. (9), p. 117.
- Akanbi, O.(2016).Spatial Analysis of Household Size as a Determinant of Health Status of Rural Areas of Federal Capital Territory, Nigeria, Global Journal of human-social science, Vol. (16). No. (1).
- Brown, L, A.(1988). Reflections on Third World Development: Ground Level Reality, Exogenous Forces, and Conventional Paradigms , Economic Geography, Vol. (64). No. (3), p,260.
- Caltabiano, M. et al. (2019). A subregional analysis of family change: The spatial diffusion of one-parent families across Italian municipalities, Population, Space and Place, 1991–2011, Vol. (25). No. (4).
- Coward, J.(1980). Regional variations in family size in the Republic of Ireland, journal of biosocial science, Vol. (12).No. (1).
- Friedman, J. (1992). Empowerment: The Politics of Alternative Development, Oxford: Blackwell, p.2.
- Gu, Ch, et al, (2005), The structure of social space in Beijing in 1998: A socialist city in transition, Urban Geography, Vol. (26). No. (2).
- https://dz.toponavi.com/126766-126746
- Jiang ,Z & Zeng, Y. (1994). Changes in household size and structure in China, China Popul Today, Vol. (11). No. (6).

- Lai, J, et al, (2023), Inferring household size distribution and its association with the built environment using massive mobile phone data, Cities: The International Journal of Urban Policy and Planning, Vol. (136). p1-2.
- Maralani, V.(2008). The Changing Relationship Between Family Size and Educational Attainment Over the Course of Socioeconomic Development: Evidence From Indonesia. Demography. Vol. (45). No.(3).
- Rubin, K & Menzer, M.(2010). Culture and Social Development, Centre of excellence for the development of young children, Maryland, p.1.

الملحق (1)
استبيان الدراسة

الهدف من هذا الاستبيان هو إعداد بحث عن التحليل التنموي لتباين حجم الأسر مكانياً في مدينة المفرق، لذا فأن تعاونك أخي المواطن في تحديد الإجابة بصدق وأمانة يحقق هدفنا في الوصول إلى نتائج علمية صادقة، علما بأن جميع ما سنحصل عليه من معلومات في هذا الاستبيان لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي وستعامل جميع البيانات بسرية تامة.

شاكر حسن تعاونكم

الباحث

اسم الحي:.....

أولاً المستوى الثقافي:

1) نوعية الملابس التي تستخدمونها؟

أ- ( ) تقليدية ب- ( ) شرعية ج- ( ) معاصرة د- ( ) أخرى

2) أي من المعادن تستهوي الأسرة لبسها؟

أ- ( ) ذهب ب- ( ) فضة ج- ( ) بلاتين د- ( ) أخرى مثل: .....

3) تكون الرغبة في مشاهدة وسماع الفنون من خلال؟

أ- ( ) المسرح ب- ( ) السينما ج- ( ) الأغاني الشعبية د- ( ) الأغاني الأجنبية هـ- ( ) لاأرغب

4) في أي مرحلة تسمح لأبنائك في ترك تعليمهم؟

أ- ( ) المرحلة الأساسية ب- ( ) المرحلة الثانوية

ج-( ) الجامعة د- ( ) لا أسمح بترك تعليمهم

5) هل تتحكم بالأسرة:

أ- ( ) العادات والتقاليد ب- ( ) التحرر النسبي ج-( ) التخلص من التقاليد

ثانياً– المستوى التعليمي:

1) المستوى التعليمي للأب؟

أ– ( )أمي ب– ( ) يقرأ ويكتب ج– ( ) أساسي د– ( ) ثانوي هـ–( ) دبلوم و –( ) بكالوريوس فأكثر

2) المستوى التعليمي للأم:

أ– ( )أمي ب– ( ) يقرا ويكتب ج– ( ) أساسي د– ( ) ثانوي هـ–( ) دبلوم و –( ) بكالوريوس فأكثر

3) هل لديكم أبناء على مقاعد الدراسة؟ أ– ( ) نعم ب– ( ) لا

– إذا كان الجواب نعم، كم عددهم في:

رياض الأطفال	المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية

4) كيف تتعامل الأسرة مع البيئة؟

أ– ( ) لا مبالاة ب– ( ) الحرص عليها ج– ( ) دعمها د– أخرى، مثل.....

5) كيف تتعامل الأسرة في حال سوء الخدمات؟

أ– ( ) الشكوى ب– ( ) أخبار المسؤولين ج– ( ) عدم المبالاة د– أخرى، مثل.....

ثالثاً: مستوى الدخل:

1) مصدر دخل الأسرة:

أ– ( ) راتب ب– ( ) ناتج زراعي ج– ( ) ناتج حيواني د– ( ) إيجارات (عقارات) هـ ( )–أخرى، مثل.....

2) كم عدد أفراد الأسرة العاملين؟

أ– ( ) ب– ( ) ج– ( ) د– أكثر من ذلك، كم العدد ( )

3) كم عدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل؟

أ– ( ) ب– ( ) ج– ( ) د– أكثر من ذلك، كم العدد( )

4) الدخل الشهري للأسرة:

أ– ( ) أقل من 300 دينار أردني ب– ( ) 300 – 400 دينار أردني

ج– ( ) 400 – 500 دينار أردني د– ( ) أكثر من 500 دينار أردني

5) هل الدخل الشهري يسد حاجة الأسرة؟ أ– ( ) نعم ب– ( ) لا

6) هل تملك معمل / مصنع خارج حدود أحياء مدينة المفرق؟ أ- ( ) نعم ب- ( ) لا

7) حيازة المسكن: أ- ( ) ملك ب- ( ) إيجار ج- ( ) أخرى، حدد.....

8) سنة بناء المسكن/ البناية التي تقطن فيها.....

رابعاً: المستوى الاجتماعي:

1) هل الأسرة تعيش بسكن منفرد خاص بها؟ أ- ( ) نعم ب- ( ) لا

2) هل توجد علاقات مترابطة بين الأبناء وآبائهم؟ أ- ( ) نعم ب- ( ) لا

3) هل يسهم الأبناء بمساعدة الأسرة؟ أ- ( ) نعم ب- ( ) لا

4) هل لدى الأسرة علاقات اجتماعية واسعة؟ أ- ( ) نعم ب- ( ) لا

5) علاقات الأخوة فيما بينهم؟ أ- ( ) جيدة ب- ( ) غير جيدة